

الكلمة الختامية

د. نعيمة القصير

**ممثله الامم المتحدة / قائم باعمال
منسق الشؤون الانسانية**

**مناقشة الخطة الوطنية الخمسية
للأعوام 2010-2014**

بغداد 21 مايس 2009

اصحاب السيادة الزملاء والاصدقاء

في الوقت الذي نختم فيه ورشة العمل المهمة في التخطيط الوطني اود ان اشكر الحكومة العراقية مرة اخرى وبصورة خاصة وزارة التخطيط لاعطاء الامم المتحدة والبنك الدولي فرصة الدعم والمشاركة لنكون "شركاؤكم في الامل"

ان التحدي القادم الذي ينتظرنا كبير جدا كما تمت الاشارة اليه في الاوراق المقدمة حول اهداف التنمية الالفية والتنمية البشرية.

وكما سمعتم فان 23% من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر وبما يقارب 40% في المناطق الريفية.

وبما يقارب نصف السكان تحت عمر 18 سنة نستطيع ان نستثمر في الاطفال والشباب في العراق وبامكاننا ان نساهم بفاعلية بان يكون مستقبل النمو في العراق شاملا. لذلك فقد ان الاوان لوضع ميزانية صديقة للطفولة والتي تتمكن الامم المتحدة ابراز خبرتها الفنية فيها.

ان الاوراق المقدمة في اهداف الالفية ابرزت ان هناك هدفين وطنيين يصعب تحقيقهما لغاية 2015 هما تامين السكن الكافي وتخفيض معدلات البطالة.

ان تقوية قطاع الاسكان يمكن ان يساهم بدرجة كبيرة في معالجة هذين الهدفين باعتبار ان الاسكان لديه قدرة عالية على مضاعفة الاقتصاد وخلق فرص عمل محلية للعماله الماهرة وغير الماهرة.

وقد لاحظنا مع بالغ التقدير الرغبة في العمل الذي انجز في الخدمات الصحية والمتضمن معالجة الامراض المزمنة كالسكري وامراض القلب والامراض العقلية وتعتبر معالجتها حرجه نظرا لجسامتها على المجتمع وانتاجيته.

وفي خضم التحديات الصحية المجتمعية فان التشريعات والقوانين المتعلقة بالامراض الانتقالية يجب ان تعزز وفي هذا المجال فان التعليمات الصحية العالمية تعتبر الاداة التي يمكن من خلالها تقوية برامج منع الامراض وانتقالها

اصحاب السيادة
السيدات والسادة

بالنيابة عن منظومة الامم المتحدة والبنك الدولي اود ان اتقدم بالتوصيات التالية:

- 1- ان منظمات الامم المتحدة وبرامجها وصناديق التمويل الخاصة بها هي لخدمتكم من اجل دعم الوصول الى خطة تنمية وطنية نهائية
- 2- نحن نرحب بدرجة عالية تضمين منظمات الامم المتحدة كجزء فني وقطاعي في اللجان المتخصصة وذلك من خلال تنسيب الخبراء للعمل مع هذه اللجان والتي يمكن ان تقدم مدخلات ضرورية للتوصل الى خطة وطنية
- 3- نحن نشجع بقوة وندعم تضمين الوزارات الوزارات الرديفة في تطوير الخطة الوطنية لكي تكون ذات نظرة شمولية متكامله
- 4- ان تكامل المواضيع ذات الطبعه التي تخدم اكثر من قطاع حيوي كحقوق الانسان واعطاء الفرص

للنساء والرجال والاهتمام بالبيئة ومكافحة البطالة
تعتبر مفتاح تطوير الخطة الوطنية المتمركزة حول
الانسان وبضوء ذلك فان منظومة الامم المتحدة
مستعدة لدعم اللجان الفنية في وزارة التخطيط لكي
تشمل المواضيع ذات الطبعه المتعددة الضرورية

5- ان الامم المتحدة تعول على التقييم القطري العام
والذي يعتبر عملية تنسيقية تمتلكها الحكومة. ان نيتنا
هو تكمله التحليل الذي بدأت به وزارة التخطيط
وجهاً وطنية ودولية اخرى. انني ارحب بقراركم
لتضمين التعاون بين زملائنا في وزارة التخطيط و
وحدة تحليل المعلومات التابعه للامم المتحدة من اجل
تفعيل ومراجعة المعلومات المتوفرة وذلك سيعزز
التعاون كذلك مع البنك الدولي في استراتيجية تخفيض
الفقر مع شركاء التنمية.

6- تبني رؤساء منظمات الامم المتحدة يوم امس تنظيم التقييم القطري العام / اطار المساعدة التنموية للامم المتحدة. لقد اطلعت معالي وزير التخطيط بهذا القرار هذا اليوم وسوف يدعو كافة الوزارات الرديفة لحضور اجتماع للامم المتحدة مخصص لهذا الغرض يعقد للفترة من 16-17 حزيران في بغداد.

وبالاضافة الى الوزارات الرديفة فاننا ننوي بمشاركة وزارة التخطيط دعوه الاكاديميين والمنظمات غير الحكومية والمانحين والبرلمانيين وشركاء التنمية والبنك الدولي. ان الهدف في الاشهر القليلة القادمة هو عملية المساندة في التقييم الشامل للاحتياجات والفجوات وكذلك المساندة الخطة الوطنية بتنسيق كامل مع وزارة التخطيط ومشاركة الوزارات المعنية بالدولة على المستوى المركزي والمحلي واكمال الخطة الوطنية الخمسية.

وفي الختام اود ان اؤكد تصميم الامم المتحدة والبنك
الدولي لدعم حكومة العراق لكي تحقق التحديات
المنظورة. اننا الان مستقرون على هذا الطريق
وننوي ان نكون معكم في هذه الرحلة في العدالة
وحقوق الانسان وكرامه الانسان لكل العراقيين رجالا
ونساء اولادا وبناتا.
شكرا لكم جميعا